

«البناء» **تنشر فصولاً من كتابي د. بشار الجعفري «سياسة التحالف السورية 1918- 1982. ود. عادل سمارة «تحت خط 48. عزمي بشاره وتخريب دور النخبة الثقافية»**

نشرت البناء على مدى 3 حلقات فصولاً من كتاب الدكتور بشار الجعفري «سياسة التحالف السورية 1918 – 1982»، وتشر بدءاً من اليوم وعلى مدى 3 حلقات أخرى فصولاً من القسم الثاني من الكتاب وذلك أيام الخميس والجمعة والسبت من الأسبوع الجاري، إضافة إلى حلقات مماثلة تتعلق بكتاب الدكتور عادل سمارة تحت خط 48 – عزمي بشاره وتخريب دور النخبة الثقافية».

أما كتاب الدكتور بشار الجعفري يقسم إلى قسمين أساسيين: القسم الأول يحتوي على بابين هما: المؤثرات الداخلية وتعلق بالأنشطة السياسية الداخلية والأحزاب السياسية، وأما الباب الثاني فيحتوي على المؤثرات الخارجية في شقيها \_\_ الأثر الاستعماري الغربي

**سياسة التحالفات السورية (1918 – 1982) للدكتور بشار الجعفري**

## محنة الانصار... الوحدة المنقلب عليها

في هذا العدد، يتطَرَّق الدكتور الجعفري إلى مقدمات الوحدة السورية - المصرية وخطواتها الإجراءية، إضافة إلى الأحداث التي راقت هذه المقدمات والتي واكبت قيام دولة الوحدة السورية- المصرية وما جرى داخل سورية من تملل واصطفافات مع الوحدة وضدّها، مبيّناً الإجراءات التي اتخذها جمال عبد الناصر في ما يتعلق بدالإقليم الشمالي».

كما عرض الدكتور جعفري خلفيات مرحلة الانقلاب على الوحدة وظروفه وتداعياتها وكل ذلك وسط عرض غني وكثيف للوقائع التي تصح أن تكون مادة لدراسة معمقة تطالق القوانين التي تحكم الصراعات وأساليبها الجيوبوليتيكية.

أخذ التهديد التركي يتصاعد بقوة في الشمال، كما أخذ النفوذ الشيوعي المتصاعد في سوريا اعتباراً من العام 1957 يلقِّق حلفاء الحزب الشيوعي السوري وهم العبقثيون والأحزاب الوطنية التقليدية المنقطة حول رئيس الجمهورية شكري القوتلي وبعض الضباط الناصريين مثل عبدالمحيم السراج، ولما كانت هذه المجموعة بحاجة لدعم الحزب الشيوعي السوري للوقوف في وجه الضغوط الغربية، فقد اضطر أعضاؤها إلى الالتفات صوب مصر لتعديل كفة النفوذ الشيوعي، والاستمرار في الوقوف ضد العرب في آن واحد. وقد اندرجوا اتحاداً هذا ضمن إطار سياستهم الداعية للوحدة العربية.

في ظل تلك الأوضاع، برزت فكرة الاتحاد مع مصر، وهذه الفكرة سنقي سوريا، برأي العديد من النخب السياسية والعسكرية والسياسية، من الوقوف في برائن المحور التركي – الأميركي، وتحقيق آمال الشعب السوري بالوحدة العربية التي لطالما حلم بها السوريون وبنادوا بها. وبحققت آمال الشعب السوري بالتصاعد كان متسرعاً وغير مدروس ومغفوس بشرط مسبق طرحه الرئيس عبدالناصر الذي رفض أي شكل من أشكال التفرق الشكلي، وأصر على وحدة اندماجية تامة وليس اتحاداً فيدرالياً، علاوة على أن العسكريين السوريين لم يمتسقوا مع القيادات السياسية في دمشق بهذا الشأن. وفي أواخر كانون الثاني (يناير 1958)، وبعد اجتماعهم بالملحق العسكري المصري عبدالمحسن أبو النور، قررت مجموعة من ضباط وقيادات الجيش السوري على رأسهم عفيف البرزرة، رئيس أركان الجيش السوري التوجه إلى جمهورية مصر والإتحاط بالرئيس جمال عبدالناصر لعرض فكرة الاتحاد بين سوريا ومصر. في منتصف الليل، تم تجهيز طائرة خاصة من المطار العسكري بدمشق، لنقل الضباط إلى مصر، وهم: عفيف البرزرة، مصطفى صفيحة، أحمد حميدي، جمال عفني، القنوت، طعمة العودة،الله، أكرم بري، ياسين فرجاني، حسين حدة، جمال صفوي، بشير صادق، ومحمد النسر. وقد ذهب الضباط من دون إعلام القيادات السياسية في سوريا، وحتى من دون إعلام وزير الدفاع خالد العظم، وبقيت الرحلة سرية ولم يعلم بها سوى عدد من رؤساء الأحزاب المؤيدين لمصر أمثال أكرم الحوراني وصالح البيطار.

لدى وصولهم إلى مصر اجتمع الضباط أولاً بالمشير عبدالحكيم عامر، وبعد ثلاثة أيام تركب بهم اجتماع مع الرئيس جمال عبدالناصر، الذي أبدى استعداد العمل مع الضباط بعد تحقيق شروطه المتعلقة بـ

أن تكون العلاقة بين سوريا ومصر وحدة اندماجية تامة، وليس اتحاداً فيدرالياً كما طرحه اللواء السوري عفيف البرزيرة.
لدى تحلّل كل الأحزاب السورية نفسها، أي ضمن الضباط حياة الجيش وعدم تدخله بالسياسة.

أن يتم عرض الوحدة على الشعب السوري لاستفتاء عليها.

بالطبع كان الرئيس جمال عبدالناصر من خلال السفارة المصرية في سوريا، يعلم علم اليقين أن سوريا السوري هو شعب قومي، محب لوحدته العربية، وإذا ما طرحت فكرة الوحدة عليه باستفتاء شعبي، سيقبل بها مباشرة من دون تردد، كما يعلم أن سوريا دولة استقلت لتتعم بحريتها، ولكنه كان يخشى أهواء الأحزاب السياسية السورية، فكان لا بد من حل الأحزاب، وإتهام من يرفض حل نفسه برفض الوحدة والعداء للقومية العربية، ولذلك كانت الأحزاب السياسية مجردة أمام ذلك التصعيد على حل نفسها، لتلبية لرغبة الشعب الطامح بتحقيق وحدة عربية يترأسها الزعيم عبدالناصر.

أثار سفر الضباط إلى مصر ضجة كبيرة في الأوساط السياسية، وخاصة أنهم ذهبوا والقائفة مع المؤيدين في مصر من دون إعلام الحكومة السورية السياسية في سوريا كما أثارت القائفة الوحدة استياءه السوريون لما علموا بموضوع سفر الضباط، لأن الأمور لا تسير بذلك الشكل المتسرع، إذ يجب أولاً تشكيل اتحاد فيدرالي بين الدولتين، يفرضي إلى الوحدة. وافق زعمال القيادات في مصر تجاه قيام وحدة اندماجية بين سوريا ومصر، ومغالب بعض رجال السياسة والسياسيين السوريين في طيهم للوحدة، أجبرت الجميع على الرضوخ لها، وخاصة أمام الزخم الشعبي المؤيد لها. وهكذا توجه وفد سوري عسكري ضم 14 ضابطاً إلى القاهرة بتاريخ 12 كانون الثاني (يناير) 1958. برئاسة رئيس أركان الجيش السوري اللواء البرزرة، بهدف إقناع ناصر بالقبول بالوحدة السورية مع سورية. ولحق بهم بعد يومين وزير الخارجية السوري صلاح الدين البيطار. وبتاريخ 28 كانون الثاني (يناير) وتحت ضغط العسكريين توجه الرئيس القوتلي بصحبة أعضاء الحكومة السورية إلى القاهرة، حيث أزيل تردد الرئيس عبدالناصر بشأن الوحدة. لكنه طرح شروطاً لإعلان الوحدة، وهي: أن تكون كاملة، وأن تحل الأحزاب السياسية السورية نفسها ضمن الاتحاد القومي الاشتراكي، وهو الحزب الوحيد في البلاد، ولا يأغلب الجيش في شؤون السياسة. وافق الوفد السوري على جملة تلك الشروط. وتم إعلان ولادة الجمهورية العربية المتحدة في الأول من شباط (فبراير) 1958. وفي الخامس منه وافق برلمانا البلدين على برنامج من 17 نقطة ينص على تشكيل دولة واحدة تضم إقليمين شمالي سوريا وجنوبي مصر. تم جرى تنفيذ استفتاء جماهيري بتاريخ 22 شباط (فبراير) عكس رغبة جماهيرية عارمة بإقامة الوحدة، وتصميم الرئيس ناصر رئيساً للجمهورية الجديدة. وخلال حفل التوقيع على الاتفاقية بين الرئيسين ناصر والقوتلي، همس الأخير في أذن زميله المصري قائلاً: عليك أن تكون حريصاً في تعاملك مع السوريين، فأنا أسلمت دولة تعدادها خمسة ملايين مواطن، نصفهم يظن نفسه رئيساً، ومؤلاء لا مشكلة في التعامل معهم، أما المشكلة الحقيقية سوف تظهر في مواجهة رؤية معاكسة حول الدولة الواحدة بينتأها الكاتب.

هل تعود عناصر حزب بشاره إلى عناصره الأوالية؟

نشرت جريدة الأخبار البيروتية (راي: العدد 2272 الثلاثاء 15 نيسان 2014 http://al-akhbar.com/node/204636) مقالة للسيد هشام نفاع بعنوان «التجمع» وعزمي بشاره «حل الدولتين» يحاور فيها نفاع زميلاَه في حزب التجمع الوطني الديمقراطي المذكور حوار من يقف على أرضية سياسية واحدة، حيث أن نفاع كما يبدو من الحزب الشيوعي «الإسرائيلي» أو من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة.والأرضية الواحدة هي الاعتراف بالكيان الصهيوني وإي حل هو المطلوب وأن لا فارق حقيقيا بين موقفي الطرفين، وكل ذلك في محاولة مؤذبة من السيد نفاع أي في كل زميله بأن بشاره اختطف علانية أطروحة الحزب الشيوعي «الإسرائيلي» لا أكثر ولا أقل مما هو لوتوبها أو إعادة إخراجها.

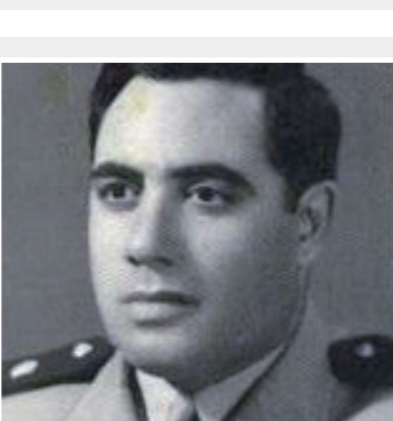
وهذايفتح على حديث كثيرين من مقفي الطابور السادس الثقافي من الفلسطينيين وأخص منهم، د نديم روحانا (مدير عام مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية في حيفا) و د. سليم تماري (جامعة بير زيت ومؤرخ مجلة الدراسات الفلسطينية) اللذين يدخلان من باب المسألة الثقافية ليصلوا إلى الدولة الواحدة بما لا يبعد سوى بحرفية تناسل الكلام من الكلام، لا يسهولان على أطروحة الحزب الشيوعي في دولة لكل مواطنيها ولكن باوسع من بشاره والشيوعي أي في كل فلسطين. وهذا بالطبع استنساخ أعقن للهزيمة وأشد وأعم. «... فإن الفلسطينيين على عائق العقول الفلسطينية... تصور مكان اليهودي الإسرائيلي للعيش بمساواة ومجموعة متساوية الحقوق، وليس مشروع كولونيالي في الوطن نفسه... إن ما خرج منه للفلسطيني من دون تقديم تصور

## البناء

والواقع «الإسرائيلي».

أما القسم الثاني فينتعلق بالتطبيق العملي لسياسة التحالفات السورية، مورِّعاً على أبواب ثلاثة هي: التحالف المتكافئ (اتحاد سورية والعراق)، التحالف المتكافئ (سورية ومصر). التحالف غير المتكافئ (سورية والاتحاد السوفياتي)، إضافة إلى خاتمة.

اخترت «البناء» من الكتاب أن تعرض بعضاً من الباب الاول في القسم الثاني «التطبيق العملي لسياسات التحالف السورية» وخصوصا في الفصل الثالث «اختيار التقارب». إذ يعرض الكاتب إلى المرحلة الممتدة ما بين 1961 و1975 وما جرى خلالها من صراعات على السلطة خصوصا في



العميد عبد الكريم التحلاوي

وتطبيق نظام الضريبة التصاعدية على الأجور. يضاف إليها قانون الإصلاح الزراعي الصادر بتاريخ 26 تموز/ يوليو) 1961 الذي حدد الملكية الغربية للأراضي الزراعية بـ 100 فدان فقط.

تعرض الاقتصاد السوري في تاريخه الحديث لآثار ثلاث أزمت مالية دولية، كانت الأولى العام في 1929 في فترة الانتداب الفرنسي، حيث ترجمت آثارها في تدمير الإنتاج الورشي والحرفي الوطني، النسيجي والنسجوي وغيره، ووقوع كبار الملاكين التقليديين وكبار الملاكين المترسلين في ضائقة شديدة وصلت حد الإفلاس، والاختناق بديون المصرف الزراعي الباهظة، نتيجة انهيار أسعار المحاصيل في السوق العالمية، وتداعيات موجة الجفاف القاسي التي استمرت أربع سنوات، وقد ارتبط الملاكون التقليديون كما الملاكون المترسلون، بالسوق العالمية، من خلال الإنتاج الزراعي الموجه إلى التصدير، ولاسيما تصدير القطن، أو من خلال شراء الأسهم في البورصات العالمية. كانت تلك الآثار دمرة للاقتصاد السوري بسبب اعتماد سلطات الانتداب الفرنسي سياسة الباب المفتوح، وانهيار الليرة السورية لارتباطها بالفرنك الفرنسي المترنح. لم يكن هناك مجال للخروج من الأزمة من دون تدوير النفقات الاقتصادية، وإعادة هيكلته على أساس انطلاق الصناعة التحويلية التي مهدت الطريق أمام بزوغ طبقة جديدة في دمشق وحلب صعدت تحت سلاحيات كبرى من الحزب السياسي، الحزبي والوطني، الذي كان يحتله كبار الملاكين التقليديين والمترسلين.

أما الأزمة الثانية، فقد تعطلت بالأزمة المالية الآسيوية العام 1997. وكانت آثارها محدودة في سوريا، لكنها أدت للاختفاف سعر برميل النفط، الذي كان يعول القسم الأكبر من عملة النونو بعد انهيار أسعار النفط من مواصلة اندفاعاته الاستمرارية (1996- 1987) ) ما أدى إلى انكماش الإنفاق الاستمراري وجودود النشاط الاستمراري، بينما تساقطت عليه آثار الأزمة الثالثة التي اكتشفت في آب أغسطس 2008، وتفاقمت أعراضها في الثلث الأخير من العام 2008 عندما انتقلت إلى عمق الاقتصاد الحقيقي، ثم امتدت من الدول الناصيلية إلى الدول النامية بما فيها الدول العربية، ودخل بعدها الإقتصاد العالمي في فترة ركود ما زالت تداعياتها مستمرة. ولم تبرز الآثار المباشرة لحجم الاستثمار الأجنبي في سوريا، لكن برزت الآثار غير المباشرة، من خلال ما يلي:

تراجح الصادرات، وإفلاس المئات من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة. تدني تحويلات المهاجرين إلى دول مجلس التعاون الخليجي، والمقدرة بين مليار و400 مليار دولار سنويا.

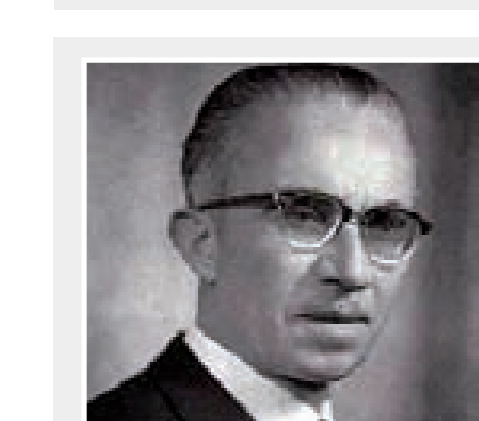
بعد هذا الاستمرار الزمني الذي يغطي فترة لاحقة لفترة البحث الأصلي لضرورات يفرضاها سياق البحث، تعود إلى حثيئات الفترة قيد الاستعراض، فقد تفاعلت القوى المستاءة من الأزمة مع تحركات الحزب الوجوازية السورية الناقمة على إجراءات النفط، وحصل بينها حوار في المصالح لإسقاط الوحدة، لا سيما أن النظام الملكي ساطق في العراق وكل مكانه نظام جمهوري. وما سهل على الناصيليين صدور قرار رئاسي بنقل السراج إلى الإقليم الجنوبي، وتعيينه نائبا للرئيس ناصر والوزير الختيف من حدة الرقابة البوليسية. غير أن السراج عاد إلى دمشق بتاريخ 26 أيلول (سبتمبر) 1961 وقدم استقالته نتيجة خلافاته مع المشير عامر ووقوف الرئيس ناصر إلى جانب الأخير. وفي الوقت نفسه تمت إزالة العديد من ضباط الاستخبارات الناصر، فاستقال من ذلك العميد عبدالكريم تحلاوي، مدير مكتب المشير عامر الذي استولى على السلطة في دمشق بتاريخ 28 أيلول (سبتمبر) 1961، واحتجز المشير في الإقامة الجبرية وقائد الفرقة الأولى العميد جمال التماسي. ما جرى تشكيل حكومة مصرية برئاسة مأمون الزكريزي وهو رجل سياسي مرتبط ارتباطا وثيقا بأوساط رجالات التجارة والأعمال. اتهم الزكريزي ناصر بأنه أضعف الجيش السوري وخرب الاقتصاد وأقام دكتاتورية مسلحة في البلاد، وفر طرف كل الميادين المصريين العاملين في سوريا، وفر حل حزب الاتحاد القومي فيها، وتعيين قائد جديد للجيش هو العميد زهر الدين. وتم توقيف السراج لكنه استطاع الفرار إلى مصر بتاريخ 5 أيار (مايو) 1962. وقد ابد العديد من الزعماء الوطنيين السوريين الحركة الانفصالية بينهم: الحوراني والعظم والعسلي والبيطار وسوف بوقفة (لاحقا) والحزب الشيوعي السوري وقرغقا لامين والصمغاة. حاول ناصر في البداية، التوجه للحركة الانفصالية الجوءة إلى القوة فامر بإرسال 2000 مفلي وكهيات كبيرة من العتاد الحربي إلى اللاذقية، فلما لمه أن صاميتها اللاذقية وحلب استقفلان إلى جانب، غير أن تراجع حامية حلب عن موقفها الأولي ناصر دفع به لتعديل خطته فتم حل جزري. بتاريخ 5 تشرين الأول (أكتوبر)، أعلن موافقته على الإفصاال، وعدم معارضته عهد سوريا إلى الجامعة العربية والأمم المتحدة، محققا لنفسه البقاء على اسم الجمهورية العربية المتحدة، وعدم الاعتراف بالنظام الجديد في دمشق. اتهم الرئيس المصري العنصرى الرحبحة والأمريغالية بالتحرك ضد السراج، ولكنه أقر بأن إلغاء الأحزاب السياسية يخلق فراغا يستغاد منه خصوم الوحدة. وهذا تراجع موقف الرئيس ناصر من الانقلابيين إلى التريغيب والترهيب، لأنه تشدد تجاه الأنظمة العربية المحافظة، فازداد بالنتالي الاستقطاب بين اليسار واليمين في الوطن العربي، وتشرّدت المواقف العربية بين مؤيد ناصر وبين مناضريه.

كانت تجربة الوحدة محزنة بالنسبة لجميع الذين تعاملوا معها. ويمكن القول إن البيروقراطية المصرية الثقيلة لم تتناغم، أو لم تحاول التناغم مع المجتمع السوري المتفرد والمتمدد الاتجاهات الذي ارتكس عندما جرى تحويل العقليّة المصرية الأضادية الرؤيّة إلى عقليّة وحدوية اضهارية، وحتى حزب البعث الذي سعى للوحدة بكل جوارحه، وحل نفسه في سبيلها، بما عاجزا عن الوقوف في وجه المشاريع الانفصالية، فاعلن تأييده له، علما أنه لا تاييد الفكرة فنتقل ولم ولايعتقنها أن تتحقق، فيرون أن هذا الوحدة العام، 1958 مخافة وقوع الحكم في قبضة الشيوعيين، لما تحققت الوحدة.

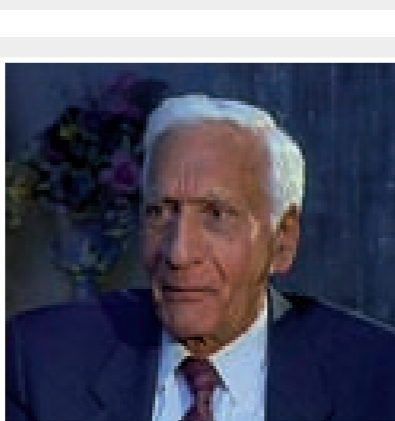
«البناء» **تنشر فصولاً من كتابي د. بشار الجعفري «سياسة التحالف السورية 1918- 1982. ود. عادل سمارة «تحت خط 48. عزمي بشاره وتخريب دور النخبة الثقافية»**

دمشق وبغداد وما رافق ذلك من فترات تقاهم وتنسيق وإيضاً من فترات الصراع والخوصمة. الكاتب هو الدكتور بشار الجعفري مندوب الجمهوري العربية السورية في الأمم المتحدة، صاحب الكفاءة العلمية والدبلوماسية المتميزة.

أما الكتاب فهو مرجعية سياسية تاريخية تتعلق بمرحلة مهمة من مراحل التاريخ السوري من وجهة نظر الكاتب. وقد تناول الجعفري عبرها أكثر المواضيع أهمية وخطورةً على الصعيد الاستراتيجي المتعلق بموقع سورية الطبيعية وأثرها على الخريطة الجغرافية السياسية في هذا الجزء من العالم، إضافة إلى درس المحطات التاريخية التي شكلت تحولات نوعية في مسار التاريخ السورية.



ناظم القدسي



أمين الحافظ

وبمعنى آخر، سمحت الناصرية لقوى اليمين السورية بالاحتكام بها في صراعاا الحتمي مع الأحزاب اليسارية الأخرى، بما فيها بعض أجنحة حزب البعث. وقد وجدت مصر في ظل ذلك التناقض وسيلة لتكريس نفوذها في باقي الشرق العربي الذي تتجانبه الميول الوحدوية المتنوعة. في الواقع إن التجاذب كان من جملة الأسباب التي أدت في ما بعد إلى تشكيل تيارين رئيسيين ضمن حزب البعث: جناح متشدد يرفض الانصاال وجناح يساري يرفض الوحدة. من هنا يمكن تفسير تبادل الاتهامات بين مصر من جهة، وجناحي حزب البعث في العراق وسوريا، من جهة ثانية. وهي اتهامات حصلت بين تيارَي البعث نفسه.

وما زاد الوحلة تعقيدا هو كون ممثلي اليمين في حزب البعث من المدن الكبرى، في حين أن ممثلي اليسار من العسكريين ذوي الأصل الريفي. أما أعمدة الحكم الانفصالي فهم أولا الاشتراكيون من أنصار الحوراني جناح في حزب البعث الذين اتهموا الثاني بمشيل علقف، وصلاح الدين البيطار، بالمسؤولية التاريخية عن إقامة الوحدة وحل الحزب، في حين وجه الناصريون لهمها تهمة خيانتة مبادئها ومثلها القومية باعتبار البيطار يذو الانفصاال.

وهكذا حوصر تيار البعث الأساسي بين تارين، وتضاهل عدد انصاره حتى بلغ 2000 شخص فقط. فحاول قيادته العودة مجددا إلى اللعبة السياسية التقليدية من خلال المشاركة في الإنتخابات التشريعية، لكنهم هزموا على يد تحالف انتهازى من صفوف اليمين واليسار على حد سواء. ومن بين أعمدة الحكم الجديد تيار الأخوان المسلمين بقيادة صوامع المطار والشيوعيون بقيادة مصطفى أمين، الأمين العام للحزب الشيوعي السوري خلال غياب خالد بكداش عن سوريا في عهد الوحدة، بينما كان ينتظر بفارغ الصبر السماح له بالعودة من منفاه في براغ، وحزب الشعب برئاسة ناظم القدسي، والحزب الوطني برئاسة الرئيس شكري القوتلي الذي شارك في صناعة الوحدة، والهيئات الاقتصادية والليبرالية، وفي مقدمة الشركة الخمسية وعلماء الدين والصحافة (17 صحيفة من أصل 19)، وأخبارا الانفصاليون المنشقون باستقلال سوريا ضمن حدودها وحمايتها من الدكتاتوريات العسكرية وكل النزعات الوحدوية.

كل هؤلاء ايدوا الزكريزي وأيدوا استعدادهم للتعاون معه، فشكل حكومته الجديدة، وضعت في صفوفها أفراد من صحامين، واثنين من المصورين، ومهندسين اثنين، واستأذ جامعي، وطبيب، وموظف كبير في الدولة، وثلاثة من حركة التحرر العربي التي أسسها العقيد الشكستكي، وعضو واحد من حزب الشعب، وأربعة مستقلين. لم تكن الحكومة أي بعثي. دعت قيادة البعث خالد بكداش عن سوريا في عهد الوحدة، ليتنة إلى درجة الفوضى ولامقبوضة إلى درجة الاستبداد والدكتاتورية.

وقام رئيس البعث بالتمهة بحزب قيام، إذ تم سن دستور مؤقت جديد بتاريخ 15 تشرين الثاني (نوفمبر) 1961 على انتخاب مجلس تأسيسي في الأول من كانون الأول (ديسمبر) 1961 وانتخاب المجلس لرئيس جمهورية يمارس السلطة التنفيذية بمساعدة مجلس الوزراء. ولم يستمع بموجبات الدستور للأحزاب السياسية القديمة بتشكيل نفسها بحكم، بيد أن توجهات المرشحين الحزبية ليست سرية أحد لأن المرقيين قادروا على تحديدها بمجرد صدور نتائج الانتخابات. استطاع حزب البعث مثلا الحصول على 14 مقعدا في المجلس التأسيسي، أي ما نسبته 11 على 10 من عدد المقاعد، في حين سطر المستقلون على عدد لا يأس به من المقاعد. أما الغالبية فكانت، على غرار ما حدث في انتخابات العام 1954 من نصيب المحافظين. وبعد انتهاء الانتخابات، بدأ العمل على مرء مناصب الرئاسات الثلاث: الجمهورية والمجلس والحكومة. فذهبت رئاسة الجمهورية لناظم القدسي ورئاسة المجلس التأسيسي للدكتور مأمون الزكريزي ورئاسة الحكومة لمعروف الدواليبي، وثلاثتهم من المحافظين.

أخضع حكام سوريا الجدد لودعهم التي قطعوها على أنفسهم، والقاضية بالانحسار الأثرية إلى المواقف الخمسة، لكنهم تجنّبوا السماح الفوري للأحزاب بإعادة تشكيل نفسها، ولما كانوا الليبراليين، فقد سمحوا للرئيس القوتلي بالعودة إلى دمشق، ونهروها بسحقه من عروض التبريعيين بدعمهم ضد ناصر، كما لم يسمحوا لأمين الحزب الشيوعي السوري خالد بكداش بالعودة إلى البلاد قبل الانتخابات تجنبا لترشيحه على اللوائح الانتخابية.

وتبحررض من الفادة الجدد، اتفق الزعماء السياسيون على ميثاق وطني يؤكد على مبادئ العربية والاشتراكية، ويضمن الفوائد التي حصل عليها العمال، كما يضمن في الوقت نفسه، حقوق أرباب العمل والأعيان والمالك. واتخذ الحزب سلسلة من القرارات الاقتصادية الليبرالية في الفترة الواقعة بين تشرين الأول (أكتوبر) 1961 وشباط (فبراير) 1962. ومن أهم القرارات إحياء نظام تبادل العملات الحر، وإلغاء العديد من قرارات التأميم الصادرة لـ1961، وتعدليل قانون الإصلاح الزراعي. وكان الهجوم المصري المستمر على الحكم يدفع به لتأكيد ارتباطه بقضية الوحدة العربية وصولا إلى تقديم اقتراح للجامعة العربية في الحادي عشر من تشرين الأول (أكتوبر) 1961، للبحث لإقامة اتحاد فيدرالي عربي. وبالطبع رفضت القاهرة الاقتراح، إذ تراجعت دمشق للبحث عن تحالفات جديدة، وكانت بغداد العاصمة المقابلة لذلك.

حدث أول لقاء بين الرئيس القدسي والرئيس عبدالكريم قاسم في مدينة الرطبة على الحدود العراقية – السورية بتاريخ 26 آذار (مارس) 1962. لكنه لم ينجح في إزالة الخلافات في وجهات النظر السورية والعراقية بشأن الوحدة. في العراق هناك قوة غير مرئية تعارض حصول أي مبادرة وحدوية بين القطرين السوري والعراقي المؤهلين للانضمام الوحدوي أكثر من غيرها. وتحققي خلف في تلك القوة شركات النفط الغربية التي تخشى من أجراء عدم الاستقرار السياسي في سوريا واحتمال انتقال عوداها إلى العراق الأمر الذي يعرض مصالحها النفطية للخطر.

اليهود أقلية ثقافية.

يكون الدخول العملي إلى هذه الرؤية عبر رفض الاعتراف بأية دولة لليهود ورفض الاعتراف بها كيان يسمى نفسه «إسرائيل» بما يسمى «هوية إسرائيلية»، ورفض التخليع معها ووجوب مقاطعتها كمقدمات لتحرير فلسطين ومن ثم العودة.

تتم العودة إنن ويتم معها: تصفية المؤسسة النووية الصهيونية وتفكيك الجيش العدواني الصهيوني وتأميم الصناعات المتقدمة، واستعادة أرض وممتلكات الفلسطينيين. ويتم هذا في إطار دولة عربية اشتراكية.

تسمى هذه رؤية لأن أونها ليس اليوم بلا شك، هذه الرؤية تتناقض وتحدض ذلك التسامح لجزب التجمع / بشاره والحزب الشيوعي على دولة أو دولتين. وتكشف الموقف اللتينين للجموع / بما يسومونه «حزب تقرير المصير» لليهود في فلسطين على تزامن غيرهم، وهذا «الحق» المنوح بشكل دوني من هذين الطرفين في مناقض أعضا من الأعراف الدولية بأن تقرير مصير أي تجمع بشري هو على أرضه. هذا ما قاله لينين بسخرية لليونن (يهود الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي قبل تحوله إلى الحزب الشيوعي).

إن هذا الاستقواء بالضعف والتكامر بما ليس من حق هؤلاء هو إعلان عن استئخاال الهزيمة، ولكن بمكابرة يدل أحد الخيارين الأخلاقيين:

إما المنصاال المتواصل والجزدي أو الانزواء وفتح الطريق لمن هو أفضل.

إذا ارتكنا على المفهوم الدولي لحق تقرير المصير، المرتكز على الأرض، تصبح تزيغات هذين الحزبين اللذين، (بأن للمجموع اليهودي ثقافة وهوية ولفغ...الخ) بلا معنى. ومن فاضل الاستسلام.

فإن هذا المقال دفاع التالي:

يوم الثلاثاء، (31/ 12/ 2002) الساعة العاشرة صباحاً انعقدت لجنة الانتخابات المركزية، قال بشاره: «من يعرفني يعلم أي لم أت إلى هنا فجأة. أنا معروف من الجامعة منذ كنت طالبا وناضل من أجل آرائي في السبعينيات والثمانينيات، وناضلت فصدة من النهرالي البحر». كنت التتار الأخير منته الطلاب العرب، وحتى منذ السبعينيات تخلصت من قصة من النهر إلى البحر. كنت الخط القائل بدولتين وناضلت لأجل هذا الخط». وهو يشير إلى حركة «أبناء البلد» في هذا السياق بالقول: «الأشخاص الذين جاءوا إلينا (التجمع)، أبناء البلد، تحروا أيضا من وجه الفكرة واندمجوا. لقد قرروا بأن هذه الفكرة قنصلت ولم ولايعتقنها أن تتحقق، فيرون أن هذا غايةيو يهودية جيدة العيش جميع في دولة خاصة بها، في دولتين».

للتوضيح يجب دولة العيش جميع مواطنيها التي سُئل عنها في جلسة لجنة الانتخابات المركزية أوضح بشاره: «نحن نقول إن دولة إسرائيل هي دولة ذات غالبية يهودية، نعتبر عن حقها في تقرير المصير. أنا نقول هنا واكتفد بها، نحن نقول إن دولة إسرائيل يجب أن تكون دولة لجميع مواطنيها، ولنا دعوى في برنامجنا الانتخابي لنشء آخر».

ويتابع في مرافعته نفسها: «برنامجنا السياسي، أي مقترحنا، ما اقترحتحه في تشاطي البرلماني والسياسي وفي كل مكان، هو حل دولتين، ثم يؤكد هذا مذكرا